الرؤية والرسالة والهدف

الرؤية (Vision) :

الريادة في مجال نشر البحوث العلمية ، والسعي للوصول لتصنيف عالٍ متقدم بين المجلات العلمية المحكمة ، وأن تكون مجلتنا نبراساً للعلم والمعرفة ، وواجهة علمية وثقافية مشرقة لكليتنا الموقرة ورمزاً خلاقاً يجمع بين الأصالة والحداثة.

الرسالة (Mission) :

إثراء الحركة العلمية بأجود أنواع البحوث والدراسات المتخصصة والتربوية ، التي تربط بين الأصالة والحداثة ضمن اطار حضاري بناء ، باستثارة همم الباحثين وتنمية قدراتهم في النشر العلمي الأصيل وباللغتين العربية والإنكليزية ، وبما يُسهم حتماً في إيصال الفكر الوطني / التربوي لكل شعوب العالم . وإتاحة الفرصة للباحثين لتقديم الصورة الحقيقية الناصعة لدور المرأة في المجتمع الإنساني ككل وفي بلدنا العراق بشكل خاص.

الأهداف (Aims) :

تسعى مجلتنا إلى تحقيق الأهداف الآتية :

١.تنشيط البحث العلمي التخصصي في العلوم الإنسانية والمجالات التربوية وقضايا المرأة .

٢.تشجيع البحوث والدراسات والأنشطة العلمية التي تربط الأصالة بالحداثة وصولاً إلى تنمية الاعتزاز بماضينا الجميل والاختيار الواعي لما في الحداثة من توجيهات ينتفع منها الجيل الجديد .

٣. التواصل العلمي والبحثي الهادف مع المراكز العلمية ، والعلماء والباحثين لإبراز دور المرأة في المجتمع علمياً وتربوياً ، وإبراز نشاطاتها البناءة في مجال التخصص والتعليم .

٤.تسليط الضوء والاهتمام عما وصلت إليه المرأة لعراقية من رقي ومساهمة فاعلة في التنمية المستدامة لمجتمعنا الطيب .

٥.تنمية الوعي التربوي لدى الجيل الجديد من خلال استعراض الأفكار والأنشطة التربوية والتعليمية التي تساهم في انماء روح الاحترام للأصالة والانتقاء الواعي للحداثة.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ الرَّحْمَٰنُ ﴿١﴾ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴿٢﴾ خَلَقَ
الْإِنسَانَ ﴿٣﴾ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾

سورة الرحمن: الآيات ١ - ٤

مجلة كلية التربية للبنات

مجلة علمية محكمة

دورية فصلية

تصدر عن كلية التربية للبنات

Iraqia University

Journal of the College of Education for Women: A Peer-Reviewed Academic Journal

جـهة الإصدار: كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية اختصاص الـمجلة: العلوم الإنسانية والتربوية

ISSN 2708-1354 (Print)

ISSN 2708-1362 (Electronic)

رقم الاعتـماد في دار الكتب والوثائق العراقية 2138 لسنة 2016م نوع الإصدار: (فصلي) كل ثلاثة أشهر.

نطاق التوزيع: داخل العراق البريد الإلكتروني:-

wom.mag.uni@aliraqia.edu.iq

هاتف سكرتارية التحرير: 07747936814 (الهاتف الأرضي) داخلي: (2028)

مجلة كلية التربية للبنات – الجامعة العراقية ، المجلات الأكاديمية المحكمة:

https://www.iasj.net/iasj/journal/349/issues

- **حقوق النشر محفوظة.**
- **الحقوق محفوظة للمجلة.**
- **الحقوق محفوظة للباحث من تاريخ تسليم البحث إلا في حالة تنازله الخطي.**

ما ينشر في المجلة من بحوث ووجهات نظر تعبر عن أصحابها

ولا تعبر بالضرورة عن آراء هيئة التحرير أو وجهة نظر الكلية.

التعريف:

مجلة علمية دورية محكمة فصلية تصدر عن كلية التربية للبنات الجامعة العراقية تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

تحمل الرقم الدولي:

ISSN (print): 2708 - 1354 ISSN (online): 2708 - 1362

مجلة معتمدة في دار الكتب والوثائق العراقية بالرقم: (2138) لسنة 2016م

وتقوم بنشر البحوث العلمية القيمة والأصيلة

في مجالات العلوم الإنسانية المختلفة باللغتين العربية والإنجليزية.

دعـــوة:

ترحب هيئة تحرير المجلة بإســـهامات الباحثين، وأصـــحاب الأقلام من الكتاب والمثقفين في أقســـام الفكر الإســـلامي، والعلوم الإنســـانية، والاجتماعية، والتعليمية والتربوية، وكل ما لـه صـــلة بشـــؤون المرأة والمجتمع، وقضـــايا الإنماء التربوي والتعليمي، والبرامج التطويرية المعاصـــرة على وجه العموم ، على وفق قواعد النشـر المعتمدة من هيئة تحرير المجلة ، على وفق تعليمات وضـوابط النشـر في الـــمجلات العلمية الصادرة من دائرة البحث والتطوير في وزارة التعليم والبحث العلمي الموقرة.

أولاً : رئيس هيئة التحرير:

الأستاذ الدكتور

ورقاء مقداد حيدر / قسم الشريعة / الفقه المقارن

ثانياً : مدير التحرير:

الأستاذ الدكتور

أحمد عبد الجبار فاضل/ اللغة العربية / البلاغة والنقد/ قسم اللغة العربية

ثالثاً : أعضاء هيئة التحرير:

١.	أ.د. مولود عويمر: تخصص: التاريخ / جامعة الجزائر / كلية العلوم الإنسانية	عضواً خارجياً.
٢.	أ.د. إبراهيم عبد الرحيم أحمد ربابعة: تخصص: أصول فقه / جامعة الوصل / كلية الدراسات الإسلامية/ الإمارات العربية .	عضواً خارجياً
٣.	أ.د. عبد الملك بو منجل: تخصص: اللغة العربية/ النقد الأدبي/جامعة سطيف ٢ ، الجزائر/ كلية الآداب واللغات .	عضواً خارجياً.
٤.	أ..م.د نجاة موسى الفيتوري : تخصص: تربية وعلم نفس/علم نفس تعليمي/ الجامعة الأسمرية الإسلامية / كلية التربية / ليبيا .	عضواً خارجياً
٥.	أ.م.د نجاح عبدالله احمد البياع : تخصص: الدراسات الإسلامية / الدعوة والثقافة الإسلامية/ جامعة الأزهر / كلية أصول الدين / مصر .	عضواً خارجياً
٦.	أ.د. سوسن صالح عبدالله سرية : تخصص: اللغة الإنكليزية/الترجمة.	عضواً ومدققاً للغة الإنكليزية

٧.	أ.د. بشرى غازي علوان : تخصص: اللغة العربية /اللغة .	عضواً
٨.	أ.د نهلة عاشور منسي : تخصص: فلسفة إسلامية / الفقه الإسلامي .	عضواً
٩.	أ.د. محمود دهام نايف : تخصص: أصول الدين / الحديث النبوي .	عضواً
١٠.	أ.د. ليث خليل خلف :تخصص: تاريخ / التاريخ القديم .	عضواً
١١.	أ.م.د وصال كاظم حسين : تخصص: اللغة العربية / البلاغة والأدب.	عضواً
١٢.	أ.م.د أسيل عبد الحميد عبد الجبار : تخصص: علم النفس التربوي.	عضواً
١٣.	أ.م.د جنان عبدالله شفيق : تخصص: اللغة الإنكليزية / الأدب .	عضوا
١٤.	أ.م.د ذكرى فاضل محل : تخصص: طرائق التدريس / التاريخ .	عضواً
١٥.	م.د سماح ثائر خيري : تخصص: رياض أطفال .	عضواً
١٦.	أ.د يونس يحيى عبدالله : تخصص: اللغة العربية / اللسانيات النصية.	عضواً ومدققاً لغوياً.
١٧.	أ.م.د. سيناء أحمد جار الله : تخصص: دراسات مالية / إدارة مالية .	عضواً ومحاسباً مالياً

رابعاً : موظفو المجلة

١. م.م. مروة مرزة حمزة / تخصص : تاريخ / مسؤولة وحدة المجلة .

٢. براء إبراهيم سالم / سكرتيرة المجلة .

ضوابط النشر في المجلة

١. تتخصص المجلة بنشر الحوث العلمية القيمة والأصيلة في المجالات الإنسانية، والتي لم يسبق نشرها أو تقديمها إلى أي جهة أخرى (بتعهد خطي من صاحب البحث) ضمن المحاور المشار إليها في التعريف أعلاه ،شرط الالتزام بمنهجية البحث العلمي وخطوات المتعارف عليها محلياً وعالمياً، وتقبل البحوث بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية بنسبة محددة.

٢. تخضع البحوث المرسلة إلى المجلة جميعها لفحص أولي من هيئة التحرير لتقرير مناسبتها لتخصص المجلة، ثم لبيان أهليتها للتحكيم، ويحق لهيئة التحرير أن تعتذر عن قبول البحث بالكامل، أو تشترط على الباحث تعديله بما يتناسب وسياسة المجلة قبل إرسال إلى المحكمين.

٣. ضرورة تحقق السلامة اللغوية مع مراعاة علامات الترقيم، ومتانة الأسلوب ووضوح الفكرة علل أن يكون الباحث مسؤولًا عن السلامة اللغوية للبحث المقدم باللغتين العربية والإنجليزية.

٤. ترسل البحوث المقبولة للتحكيم العلمي السري إلى خبراء من ذوي الاختصاص قبل نشرها، للتأكد من الرصانة العلمية والموضوعية والجدة والتوثيق على وفق استمارة معتمدة ولا تلتزم هيئة التحرير بالكشف عن أسماء محكميها، وترفض البحوث المتضمنة في خلالها إشارات تكشف عن هوية الباحث.

٥. لضمان السرية الكاملة لعملية التحكيم تكون المعلومات الخاصة بهوية الباحث أو الباحثين في الصفحة الأولى من البحث فحسب.

٦. يلتزم الباحث بإجراء التعديلات الجوهرية المقترحة من المحكمين للبحث.

٧. يحق لهيئة تحرير المجلة رفض البحث واتخاذ القرار وعدم التعامل مع الباحث مستقبلاً عند اكتشافها ما يتنافى والأمانة العلمية المطلوبة بعد التثبت من ذلك.

٨. تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول للنشر، ولا يجوز النقل أي عن البحث إلا بالإشارة إلى مجلتنا، ولا يجوز لصاحب البحث أو لأي جهة أخرى إعادة نشره في كتاب أو صحيفة أو دورية إلا بعد أن يحصل على موافقة خطية من رئيس التحرير.

٩. لا تدفع مكافأة للباحثين عن البحوث المحكمة التي تقبل للنشر في المجلة وتقدم رئاسة هيئة التحرير مكافأة خاصة للمحكمين.

١٠. تعتمد المجلة آلية التوثيق المتنوعة فتقبل البحوث بآلية التوثيق بالهوامش سواء أكان في نفس الصحيفة ، أم في نهاية البحث، كما تقبل البحوث بآلية التوثيق في المتن بالطريقة المتعارف عليها عالمياً بـ APA.

١١. تقبل المجلة كذلك البحوث الميدانية أو المعملية ،شرط أن يورد الباحث مقدمة يبين فيها طبيعة البحث ومدى الحاجة إليه ، ومن ثم يحدد مشكلة البحث في هيئة مسائلات أو فرضيات، ويعرف المفاهيم والمصطلحات، ويقدم ،عندها قسماً خاصاً بالإجراءات يتناول فيه خطة البحث ومجتمع والعينات والأدوات ، فضلا عن قسم خاص بالنتائج ومناقشتها، ويورد أخيراً قائمة المراجع.

١٢. لا يجوز نشر أكثر من بحث للباحث في العدد الواحد من المجلة سواء أكان بحث منفرداً أم مشتركاً مع باحث آخر.

١٣. يزود صاحب البحث- عند نشره- بنسخة واحدة مستلة مختومة من البحث المنشور في العدد.

١٤. تحتفظ هيئة التحرير بحقها في أولوية النشر في كل ما يرد إليها من مطبوعات، تأخذ بنظر الاعتبار توازن المجلة، والأسبقية في تسليم البحث معدلاً بعد التقويم، واعتبارات أخرى، ويخضع ترتيب البحوث في العدد الواحد للمعايير الفنية المعتمدة في خطة التحرير.

١٥. البحوث المنشورة في المجلة تعبر عن آراء أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي هيئة التحرير أو رأي الكلية.

١٦. جميع المراسلات المتعلقة بالمجلة كافة تكون باسم رئيس التحرير، أو مدير التحرير عبر العنوان البريدي wom.Mag.uni@aliraqia.edu.iq: ، أو رقم هاتف المجلة.

١٧. أخيرا تؤكد هيئة التحرير على ضرورة الالتزام بالبحث الموضوعي الحر والهادئ والبعيد عن كل أشكال التهجم أو المساس بالرموز والشخصيات، وتنأى عن نشر الموضوعات التي تمس المقدسات، أو تلك التي تدعو إلى العصبيات الفئوية والطائفية، وكل ما يوجب الفرقة ويهدد السلم المجتمعي.

دليل المؤلف

Author Guidelines

١. يقدم الباحث طلب خطي (استمارة رقم 1 المرفقة) مختوم بالختم الرسمي لجهة الانتساب .

٢. يقدم الباحث ثلاث نسخ ورقية مطبوعة مكبوسة على ورق(A4) وعلى وجه واحد، وتكون إعدادات حواشي الصفحة 2.5 سم من كل جانب بخط(Simplified Arabic)بحجم 14 للمتن و 12 للهامش، و16 غامق للعنوان الرئيسي و 15 غامق للعنوان الفرعي. واذا كان البحث باللغة الإنجليزية فيكون بخط(Times New Roman) .

٣. لا يزيد البحث عن خمس وعشرين صفحة ، ويكون من ضمنها المراجع والحواشي والجداول والأشكال والملاحق. ويتحمل الباحث ما قيمته ثلاثة آلاف دينار عن كل صحيفة زائدة.

٤. يوقع الباحث التعهد الخاص بكون البحث لم يسبق نشره، ولم يقدم للنشر إلى جهات أخرى، ولن يقدم للنشر في الوقت نفسه حتى انتهاء إجراءات التحكيم (استمارة رقم 2).

٥. يلتزم الباحث بتقديم نسخة من كتاب الاستلال الإلكتروني للبحث وبخلافه يتعذر النشر.

٦. يتعهد الباحث بجلب نسخة إلكترونية من البحث على قرص حاسوب (CD) بعد إجراء جميع التعديلات المطلوبة وقبول البحث للنشر في المجلة.

٧. يرفق مع البحث خلاصة دقيقة باللغتين العربية والإنجليزية على ألا تزيد على صحيفتين مع السيرة الذاتية.

٨. يسدد الباحث أجور النشر والخبراء بحسب مقدارها بكل لقب علمي على وفق المنصوص عليه في الكتب الرسمية ، ويتم تسليم الأجور إلى الجهة الرسمية في القسم المالي للكلية بوصولات رسمية تحفظ حق الباحث وإدارة المجلة ، ولا تسترد الأجور في حالة رفض رئيس التحرير أو المقيمين للبحث المقدم لأسباب علمية أو لسلامة الفكرية أو غيرها.

٩. يستلم الباحث إيصالا خطيا بتاريخ تسليم البحث. ثم يُعلم بالإجراءات التي تمت.

١٠. إذا استخدم الباحث واحدة من أدوات البحث في الاختبارات أو جمع البيانات فعليه أن يقدم نسخة كاملة من تلك الأداة اذا لم تنشر في صلب البحث أو ملاحق .

١١. تلتزم المجلة بإرسال البحث إلى مقومين بخطاب تأليف، استمارة رقم 3 المرفقة ، على أن يتم تقويم البحث في مدة أقصاها ١٠ أيام، وبخلافهِ يقدم الخبير اعتذاره في أسبوع، وعندما يكون التقويم العلمي إيجابياً باتفاق اثنين من المقومين يحال البحث إلى المقوم اللغوي لتدقيقه لغوياً.

دليل المقوم Reviewer Guidelines

أدناه الشروط والمتطلبات الواجب مراعاتها من قبل المقوم للبحوث المرسلة:

١. يقوم البحث على وفق استمارة معتمدة للتقويم (استمارة رقم 4) تتضمن الآتي:

أ- فقرة تتعلق بموضوع البحث هل سبقت دراسته من قبل بحسب علمكم؟ وهل يوجد اقتباس حرفي؟ (الإشارة إلى الاقتباس إن وجد) أو استلال مع تحديد مكان الاستلال.

ب - جدول تقويمي فني تفصيلي يعبر عنه بـ (24) فقرة محددة صيغت على وفق مقياس ليكرت الثلاثي: جيد (3)، مقبول :(2)، ضعيف(1) ويقوم الخبير بالتأشير على اختيار واحد منها تبعاً لقناعته بمحتوى الفقرة وعدم ترك أي فقرة بدون إجابة.

ت - مكان محدد لملاحظات الخبير الخاصة بتفاصيل البحث، أو بأساسيات العامة (علمية أو منهجية) كي يستفيد منها الباحث.

ث - خلاصة التقويم المتعلقة بصلاحية النشر على وفق ثلاث خيارات (صالح للنشر أو صالح بعد إجراء التعديلات، أو غير صالح للنشر) على وفق المعايير المحددة في الاستمارة.

ج - مكان محدد لتثبيت مسوغات عدم الصلاحية للنشر إذا حكم بذلك.

٢. على المقوم التأكد من تطابق وتوافق عنوان الخلاصتين العربية والإنجليزية لغوياً.

٣. أن يبين المقوم هل أن الجداول والأشكال التخطيطية الموجودة واضحة ومعبرة.

٤. أن يبين المقوم هل أن الباحث اتبع الأسلوب الإحصائي الصحيح.

٥. أن يوضح المقوم هل أن مناقشة النتائج كانت كافية ومنطقية.

٦. على المقوم تحديد مدى استخدام الباحث المراجع العلمية.

٧. يمكن للمقوم أن يوضح بورقة منفصلة التعديلات الأساسية لغرض قبول البحث.

٨. توقيع الخبير على الاستمارة تمثل تعهداً خطياً بأنه قام بتقويم البحث علميا على وفق المعايير الموضوعية، وان البحث يستحق التقويم الحاصل عليه ومطلوب تسجيل اسمه على وفق ما مثبت في الاستمارة.

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الجامـــــعة العراقية
كلية التربية للبنات

مجلة كلية التربية للبنات

مَجلَة عِلمِيّة مُحكَمَة

فصلية دورية

تَصدُرُ عَنْ كُلِيّة التَربِيَة لِلبَنَات

تعنى بنشر البحوث في المجالات الإنسانية والتربوية

العدد الثالث والثلاثـــــون (٣٣) الجزء الثاني
الصادر بتاريخ: ٢٠٢٦١٦١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم

افتتاحيةُ العدد...

الحمــدُ للهِ ربِّ العــالمين ، والصــلاةُ والســلامُ علــى نبينّــا محمــدٍ ، وعلــى آلــهِ وصحبهِ تسليماً كثيراً...

أما بعدُ...

يولدُ عدد جديد من مجلة (كلية التربية للبنات / الجامعة العراقية) يحمل الرقم(33) ، الثالث والثلاثين ، بتأريخ 15/6/2026، يحوي بحوثاً متنوعة بين لغوية وأدبية وتربوية ونفسية وتاريخية واجتماعية ، وبحوث اللغة الإنكليزية ، ليكون العدد منهلاً للباحثين والدارسين والقراء عموماً ، يروي عطش المعرفة وحب العلم والتميز.

وفي هذا الإطار تؤكد إدارة المجلة حرصها على أن تكون البحوث المنتخبة في المجلة مثمرة للمجتمع والإنسان العراقيين ، وأن تلتزم بمبادئ وزارة التعليم العالي والبحث العلمي وتعليماتها ، في نوعية الموضوعات التي تعالجها ، وإسهامها المباشر في تنمية المجتمع العراقي والارتقاء به في سلم العلم والمعرفة .

نسأل الله السداد والتوفيق للباحثين والقراء ، ونسأله تعالى السداد لنا في عمل تحرير المجلة ، وأن يكون العمل خالصاً لوجهه الكريم ، ويكون لبنة في البناء المعرفي والعلمي لكليتنا الرصينة ، وخطوة نحو التقدم والازدهار العلمي لعراقنا الحبيب ، ومن الله التوفيق ، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

هيئة تحرير المجلة

صيف 2026/6/15

قائمة المحتويات – العدد (٣٣) : حزيران/2026- البحوث المحكمة

(ج ٢)

ت	اسم البحث	الباحث	الصفحة
١.	مفهومُ القَصيدةِ الإشكَاليةِ في النَقدِ العَربي الحَديثِ ومجَالاتُها الموضوعُية	أ.د. أحمَد عَبدُ الجَبّارِ فَاضِل	١-٣٤
٢.	العاطفة والانتهازية في رواية فرانكشتاين في بغداد لأحمد سعداوي	م. د. خالد مهدي صالح	٣٥-٤٩
٣.	**The Effectiveness of Selected Arabic and English Language Scholars in terms of Analyzing the Semiotic Features of Pragmatics/ A Contrastive Study**	م.م ابراهيم احمد شاكر	٥٠-٨٣
٤.	النصّ القرآني الكريم في علاقته بالنصوص الدينية والأدبية الأخرى	د. شاكر كتاب محجوب	٨٤-١١٢
٥.	أثر أسباب النزول في الترجيح بين الأقوال الفقهية المتعلقة بإتيان الزوجة في دبرها	م. د . حسين ساري خضير	١١٣-١٣٢
٦.	أخلاقيات الضيافة في كتاب البخلاء للجاحظ: قراءة سردية–ثقافية	م. م بشير فاضل عبود	١٣٣-١٥٠
٧.	لغة الكتابة لسيناريو الفيلم السينمائي بين الذاتية والموضوعية	م. م دعاء قاسم عبد الصاحب	١٥١-١٦٩
٨.	**Identity Crisis in Amy Tan's The Bonesetter's Daughter**	م. م نجلاء مقداد سعيد	١٧٠-١٩٤
٩.	أثر استراتيجية **MAT4** في تنمية المهارات الحياتية لدى طلبة الصف الثاني المتوسط في مادة الاجتماعيات	م.م اماني عبد سليم	١٩٥-٢٢٥
١٠.	مفهوم القطع والظن في علوم القران وأثره في الخلاف التفسيري	م.م اية وائل صالح	٢٢٦-٢٥٨
١١.	كتاب بغداد مدينة السلام لريجارد كوك دراسة نقدية مقارنة مع المصادر العربية الإسلامية	م.م حوراء جبار حسين	٢٥٩-٢٨٢
١٢.	خطاب الصورة ودوره في تحسين التعليم وتنشيط العملية الذهنية للمتعلم	م.م نهاد حسين هياره	٢٨٣-٣٠٨

١٣.	التمثيل الكارتوغرافي للتحليل الطيفي لبيانات القمر الصناعي **Landsat-8** باستخدام نظم المعلومات الجغرافية (**GIS**): دراسة تطبيقية على محافظة بابل	م.م اريج عبد الواحد جميل القدوري	٣٠٩-٣٣٨
١٤.	**A Psycholinguistic and Cognitive Stylistic Study of Selected Inspirational Songs**	م.م. اسراء عامر محمود عيدان أ.د. نريمان جبار رشيد عبود افراح سهيل نجم	٣٣٩-٣٦٢
١٥.	الاوضاع الاجتماعية للجالية الايرانية في العراق والموقف الحكومي منه (١٩٢١-١٩٤٧)	م.م. ساره زيدان خلف ربيع	٣٦٣-٣٨٣
١٦.	الدلالات العقدية لفساد بني إسرائيل في سورة الإسراء الآيات (١-٨)	م.م. سرى يوسف ضياء الرمضاني	٣٨٤-٤١٧
١٧.	اثر تطبيق نظام الـ**docuware** السحابي على واقع إدارة المستندات : شعبة التأهيل انموذجا	م.م.شيماء داود سلمان علي	٤١٨-٤٤٣
١٨.	**A Pragmatic Study of Resistance Strategies in Political Discourse**	م.م. فاتن وليد جواد	٤٤٤-٤٦٨
١٩.	الكلفة الاجتماعية للطلاق غير المعلن : دراسة اجتماعية ميدانية في محاكم الرصافة	م.م. فاطمه صالح هادي	٤٦٩-٤٨٥
٢٠.	تجليات الرمز في رواية الحلوة لوارد بدر السالم	م.م. قصي عباس حسين عباس	٤٨٦-٥٠١
٢١.	**A Discursive and Pragmatic Analysis of Politeness in Iraqi EFL Academic WhatsApp Discussions**	م.م. محمد قاسم محمد	٥٠٢-٥٢٣
٢٢.	الإشاريات المقامية في قصيدة أحبيني لبدر شاكر السياب مقاربة تداولية	م.م.أسيل اجياد عباس	٥٢٤-٥٤٧
٢٣.	حوكمة الذكاء الاصطناعي التوليدي (**Generative AI**) في بيئات المجتمع الرقمي: إطار مقترح لضمان الشفافية والمساءلة في إنتاج المحتوى.	م.م.حارث سعدون حلو	٥٤٨-٥٧٣
٢٤.	تعرض المراهقين لمواقع التواصل الاجتماعي وانعكاسها على الصحة النفسية لديهم – دراسة ميدانية على طلبة المرحلة المتوسطة	م.م حميد يونس احمد	٥٧٤-٦٠٠

٢٥.	اتجاهات مدرسي مادة القران الكريم والتربية الإسلامية نحو استخدام التقنيات الحديثة في تدريس طلبة المرحلة الثانوية	م.م علياء ياسين سلمان	٦٠١-٦٢١
٢٦.	الزيادةُ أداة لتَشكيل الدّلالةِ وتَحديدِها (الثُلاثيّ المَزيد بحَرفَين في نِتاج عَدنان الصائِغ أنموذَجًا)	م.م فاطمة راضي شندي	٦٢٢-٦٤٢
٢٧.	السلوك الاجتماعي الإيجابي لدى الطلبة المتفوقين	م.م. علي كاظم جواد الخضير	٦٤٣-٦٦٨
٢٨.	**Nonverbal Abuse and Its Psychological Impact: Including Digital Forms and Evidence from Previous Studies**	م. م. هيا عبد السلام جاسم م. م. سارة حاتم جدوع	٦٦٩-٦٧٨
٢٩.	التربية الروحية في كتاب قوت القلوب لأبي طالب المكي أسسها وآثارها	د. عادل محمد عبدالقادر م.د. آلاء داود سلمان	٦٧٩-٧٠٩
٣٠.	الإلحـاد في عالمنا المعاصر رؤية نقدية في ضوء الفكر الإسلامي	د. سلام ارسينان احمد العبيدي	٧١٩-٧٣٥
٣١.	أثر استراتيجية (كوّن – شارك – استمع – ابتكر) في التفكّير المنظوميّ لدى طلاب الصف الرابعَ الإسلامي في مادة الرياضيات	م. بشار صلاح حسن محمد	٧٣٦-٧٥٩
٣٢.	إبطال السحر في القرآن الكريم (دراسة تفسيرية)	م. ياسمين ذيبان عباس	٧٦٠-٧٨٠
٣٣.	رؤية نظرية لدور التربية الأخلاقية في مواجهة تحديات العولمة الرقمية من منظور الفلسفة الانسانية	م. إيمان أرحيم خميس	٧٨١-٨٠٢
٣٤.	ايات اليوم الاخر وتاثيرها في السلوك الاجتماعي (دراسة تحليلة عقدية)	اسراء عامر كريم	٨٠٣-٨٢٥
٣٥.	الاحاديث النبوية التي تضمنت لفظ(غفر له ما تقدم من ذنبه)(دراسة موضوعية)	م.د سعد قيس احمد	٨٢٦-٨٨٤

الاوضاع الاجتماعية للجالية الايرانية في العراق والموقف الحكومي منه(١٩٢١-١٩٤٧)

The social conditions of the Iranian community in Iraq and the government's stance towards them (1921-1947)

الكلمات المفتاحية: الجالية الإيرانية، الاوضاع الاجتماعية، المدن المقدسة، العلاقات العراقية-الإيرانية.

Keywords: Iranian community, social conditions, holy cities, Iraqi-Iranian relations.

م.م. ساره زيدان خلف ربيع

M.M. Sarah Zidan Khalaf Rabee

مديرية تربية بغداد الكرخ الثانية

Baghdad Al-Karkh Second Education Directorate

sarahzidan920@gmail.com

الملخص :

شهدت الجالية الإيرانية في العراق خلال المدة (١٩٢١-١٩٤٧) أوضاع اجتماعية مختلفة تأثرت بطبيعة التحولات السياسية، وبناء الدولة العراقية الحديثة، وطبيعة العلاقات العراقية-الإيرانية، تمركز المهاجرون الايرانيون من حيث سكنهم في مدن النجف وكربلاء والكاظمية وبغداد والبصرة، وارتبط وجودها بالنشاطات الدينية والتجارية والحِرَفية، ولاسيما في المدن المقدسة التي استقطبت أعدادًا كبيرة من العلماء والطلبة والتجار الإيرانيين.

اتسمت المرحلة الأولى بعد تأسيس المملكة العراقية بمحاولات تنظيم الوجود الأجنبي، ففرضت الحكومة العراقية قوانين الجنسية والإقامة، مما أدى إلى بروز إشكالات قانونية تتعلق بتحديد التبعية والجنسية، ولاسيما لدى العوائل المقيمة منذ العهد العثماني.

تعرض ابناء الجالية الايرانية في بعض الاحيان الى ضغوطات اجتماعية، ولاسيما في فترات التوتر بين العراق وإيران، إذ لجأت السلطات إلى إجراءات الإبعاد أو تقييد النشاطات لبعض أفرادها، ومع ذلك، حافظ افراد الجالية الايرانية على دورهم الاجتماعي، وأسهموا في تنشيط الخدمات الدينية والتعليمية وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهتهم، ظلت الجالية الإيرانية جزءًا فاعلًا من النسيج الاجتماعي في العراق، متأثرةً بالسياسات الحكومية وبالتحولات الإقليمية حتى نهاية عام ١٩٤٧.

Abstract :

The Iranian community in Iraq during the period 1921–1947 experienced varying social conditions influenced by the nature of political transformations, the establishment of the modern Iraqi state, and the nature of Iraqi–Iranian relations. Members of the Iranian community were concentrated in the cities of Najaf, Karbala, Kadhimiya, Baghdad, and Basra, and their presence was linked to religious, commercial, and artisanal activities, particularly in the holy cities, which attracted large numbers of Iranian scholars, students, and merchants.

The initial period following the establishment of the Kingdom of Iraq was characterized by attempts to regulate the foreign presence. The Iraqi government imposed citizenship and residency laws, leading to legal issues related to determining affiliation and nationality, especially for families who had resided in Iraq since the Ottoman era. Members of the Iranian community were sometimes subjected to social pressures,

particularly during periods of tension between Iraq and Iran, when authorities resorted to deportation or restrictions on the activities of some of its members. Nevertheless, the Iranian community maintained its social role and contributed to the revitalization of religious and educational services. Despite the difficulties they faced, the Iranian community remained an active part of the social fabric of Iraq, influenced by government policies and regional transformations until the end of 1947.

المقدمة :

شهد العراق منذ تأسيس المملكة العراقية ١٩٢١ تحولات سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، كان لها أثر مباشر في تركيبته السكانية، وفي أوضاع الأقليات والجاليات المقيمة على الاراضي العراقية، وكان في مقدمتها افراد الجالية الإيرانية، وقد مثّل الإيرانيون إحدى أقدم الجاليات الأجنبية في العراق، إذ ارتبط وجودهم بعوامل تاريخية ودينية واجتماعية، تعود جذورها إلى عصور سابقة، ولاسيما في المدن الدينية مثل النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، فضلا عن ذلك بغداد والبصرة، وكما تعرض ابناء الجالية الايرانية الى إشكاليات جديدة تتعلق بالهوية والجنسية وبقية تفاصيل اوضاعهم الاجتماعية، في ظل سعي الحكومة العراقية إلى ترسيخ مفهوم الدولة الوطنية وحدودها القانونية والإدارية، تأثرت الأوضاع الاجتماعية للرعايا الايرانيون بمجموعة من المتغيرات الداخلية والخارجية، وكان أبرزها طبيعة العلاقات السياسية بين العراق وايران، وسياسات الانتداب البريطاني، والتشريعات الخاصة بالجنسية والإقامة، فضلا عن ذلك التطورات السياسية في إيران نفسها، وقد انعكست تلك العوامل على الحياة الاجتماعية للإيرانيين في العراق في الجوانب الاجتماعية كالمؤسسات التعليمية والحوزات العلمية والمواكب الدينية.

اشكالية البحث : تنطلق إشكالية البحث من التساؤل الرئيس: ما طبيعة الأوضاع الاجتماعية التي عاشتها الجالية الإيرانية في العراق بين عامي (١٩٢١–١٩٤٧)، وكيف كان موقف الحكومة العراقية من هذه الجالية في ظل التحولات السياسية والإدارية التي شهدتها الدولة العراقية خلال تلك المدة؟ كما يتفرع عن ذلك تساؤلات أخرى تتعلق بدرجة اندماج الجالية في المجتمع العراقي، وأثر القوانين والإجراءات الحكومية في تنظيم وجودها.

اهمية البحث : واجهت الجالية الإيرانية تحديات متزايدة تمثلت في حملات التسفير، ومصادرة الممتلكات، والتشكيك في الولاء الوطني، لاسيما خلال فترات التوتر السياسي والأمني، الأمر الذي جعل وضعهم الاجتماعي يتأرجح بين الاندماج النسبي في المجتمع العراقي والتعرض للإقصاء القانوني والإداري، ووفق ما تقدم اكتسبت دراسة الأوضاع الاجتماعية للجالية الإيرانية في العراق

خلال المدة (١٩٢١–١٩٤٧) أهمية خاصة، كونها تسلط الضوء على طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وعلى كيفية تعامل الدولة العراقية الناشئة مع التنوع السكاني في مرحلة تأسيسها.

هدف البحث : يهدف هذا البحث إلى دراسة الأوضاع الاجتماعية للجالية الإيرانية في العراق خلال المدة (١٩٢١–١٩٤٧)، وبيان اسباب الهجرة وطبيعة حياة الجالية الايرانية الاجتماعية وعلاقاتها بالمجتمع العراقي، فضلاً عن تحليل موقف الحكومة العراقية وسياساتها تجاه هذه الجالية، سواء من خلال القوانين المتعلقة بالجنسية والإقامة أو من خلال الإجراءات الإدارية التي أثرت في أوضاعها داخل المجتمع العراقي.

هيكلية البحث : تالف البحث من مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة تطرقنا فيها الى اهم الاستنتاجات التي توصل لها البحث وتناول المبحث الاول : أسباب هجرة الجالية الايرانية إلى المدن العراقية ، وتطرق المبحث الثاني : الاوضاع الاجتماعية للجالية الايرانية في العراق خلال السنوات١٩٢١–١٩٤٧، اما المبحث الثالث فجاء بعنوان: موقف الحكومة العراقية من الاقامة والسكن للجالية الايرانية في العراق.

المبحث الاول : أسباب هجرة الجالية الايرانية إلى المدن العراقية حتى العام ١٩٢٠

كان هنالك عدة اسباب ودوافع لهجرة الجالية الايرانية الى العراق وقد تنوعت بين السبب الديني والاقتصادي والثقافي اللذان كان لهم كان لهم دور فعال في الهجرة، وتمكن توضيح تلك الاسباب بالاتي:

١–**الأسباب الدينية:** امتلك العراق مراقد مقدسة في العديد من المدن العراقية منها كربلاء والنجف وبغداد والبصرة وشكلت تلك المراقد المركز الروحي والثقافي لمعظم المسلمين الشيعة في العالم وايران على وجه الخصوص، لأنها تحوي مزارات وأضرحة أئمة الشيعة مثل الإمام الحسين بن علي في كربلاء (المقدسة) والإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) في النجف(الاشرف)، والامام الكاظم (عليه السلام) في بغداد، وكان لتلك المراكز الدينية عامل جذب مهم في جذب لعدد كبير جداً من الوافدين إليها ، فوجود العتبات المقدسة والمراقد الدينية فيها جعلها ذات أهمية كبيرة ليس في العراق فحسب بل في العالم الإسلامي أيضاً، لذلك وعلى مر السنين كان يتجه إليها الناس وأقاموا فيها لكى يكونوا بالقرب من المراكز الدينية والمراقد والعتبات المقدسة الموجودة في تلك المناطق للتبرك فيها[١].

٢– **الاسباب الاقتصادية** : اتجه العديد من الوافدين من دول مختلفة وايران بصورة خاصة إلى تلك المناطق للعمل في مختلف المجالات والمشاريع الصناعية التي تحتاج إلى أيدي عاملة، وكان الكثير من من المهاجرين كانوا من أصحاب القدرات الفنية والمهن والأعمال التي تحتاج إلى مهارة مثل الخياطة ، والحلاقة ، والتجارة ، كما مارس البعض منهم بعض الأعمال التي يأنف سكان تلك المناطق ممارستها مثل صبغ الأحذية وتصليحها ، والعمل بأفران الخبز ، وبيع العطور ، وصناعة

بعض أنواع الحلويات ولاسيما من قبل الهنود والباكستانيين إذ وجدوا في تلك المناطق ملاذاً من الظروف السيئة التي يعانونها في دولهم من اجل كسب العيش إذ كان معظمهم من الفقراء الذين كانوا يأتون من دول فقيرة كالهند ، وباكستان ، وأفغانستان وايران وأقاموا قرب العتبات المقدسة والمناطق الغنية من اجل الحصول على مردود مادي[٢].

٣-**الاسباب الثقافية** : لم تكن هجرة الجالية الإيرانية إلى المدن العراقية في العهد الملكي ناتجة عن اسباب اقتصادية أو دينية فحسب، بل مارس السبب الثقافي دوراً محورياً ومكمّلاً لتلك الاسباب. فقد شكّل العراق، ولاسيما مدنه الدينية والحضرية الكبرى، فضاءً ثقافيًا مألوفًا لمعظم المسلمين الايرانيين بسبب التشابه المذهبي من جهة، والتداخل اللغوي، وعمق الروابط التاريخية بين المجتمعين من جهة ثانية وكان الكثير من الأجانب ولاسيما الإيرانيون من طلبة العلوم الدينية يفدون إلى تلك المناطق لأغراض الدراسة، وكذلك الاستفادة والاستزادة من العلوم والمعارف الدينية فأن المدن والعتبات المقدسة تعد من مراكز العلوم والثقافة الإسلامية لذلك تكونت فيها جالية أجنبية من طلبة العلوم الدينية من مختلف البلدان الإسلامية يتعلمون فيها وينهلون من مدارسها وحلقاتها ومجالسها العلمية والأدبية والدينية، وحقق العديد منهم نبوغ وشهرة واسعة واستطاعوا الوصول إلى مراحل الاجتهاد والمرجعية الدينية العليا وبذلك استطاعوا أن يحققوا نفوذ ديني وروحي متزايد وزعامة اجتماعية مؤثرة ، وامتدت دائرة تأثيرهم إلى مختلف البلدان الإسلامية لاسيما الإيرانيين منهم، لأنهم كانوا يمثلون النسبة الغالبة من الأجانب في مدينة النجف (الاشرف)[٣].

المبحث الثاني : الاوضاع الاجتماعية للجالية الايرانية في العراق خلال المدة (١٩٢١-١٩٤٧)

تميزت الأوضاع الاجتماعية للجالية الإيرانية في العراق (١٩٢١-١٩٤٧) بالتنوع والتعقيد، إذ تداخلت اسباب دينية واقتصادية وسياسية في تحديد مكانتها الاجتماعية وبينما واجهت تحديات قانونية واجتماعية مختلفة، فقد نجحت الجالية الايرانية في ترسيخ تواجدها الاجتماعي في العراق، ويمكن توضيح اوضاعهم الاجتماعية بما يأتي :

أولا : التوزيع السكاني للجالية الايرانية في العراق: سكنت الجالية الايرانية في بعض المدن العراقية فتركز تواجدها في المناطق الدينية وبالتحديد قرب العتبات (المقدسة) في العراق مثل كربلاء المقدسة والتي توجد فيها الكثير من الأجانب المسلمين ولاسيما من الجالية الايرانية بسبب وجود مرقد الامام الحسين (عليه السلام) واخيه ابا الفضل العباس (عليه السلام) قدسية كبيرة، إذ كانت الجالية الايرانية يأتون إليها من مناطق مختلفة للتبرك بهما، والنجف (الاشرف) أيضاً فأنها كانت ذات مركز ديني مهم وقدسية كبيرة في نفوس المسلمين على مر العصور بسبب احتضانها لرفات الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) فأنه كان سبب رئيسي لمجي الجالية الايرانية اليها والسكن فيها لمجاورة الامام في الحياة والممات، فضلاً عن ذلك الكاظمية (المقدسة) فأن وجود

مرقدي الإمامين موسى الكاظم (عليه السلام) ومحمد الجواد (عليهما السلام) جعل الجالية الايرانية تقيم قرب تلك المناطق[٤].

كان معظم سكان الجالية الايرانية يفضلون دائماً السكن قرب مراكز الوحدات الإدارية على غيرها من المدن العراقية وذلك بسبب توفر الخدمات الصحية والثقافية والترفيهية ، فضلاً عن ذلك كانت مدينة الكاظمية (المقدسة) تمثل اقدم مركز أقضية العاصمة بغداد وكانت الجالية الايرانية أكبر تلك الجاليات فأن وجود العتبات المقدسة والمراقد الدينية في المناطق القريبة كان بسبب مباشر يدفع تلك الجاليات لزيارتها والإقامة فيها، كما سجلت دوائر الإقامة زيادة سنوية ملحوظة في عدد القادمين إلى المدن والعتبات المقدسة ولاسيما من الجالية الايرانية بسبب وجود تسهيلات التي كانت تقدمها دوائر الاقامة العراقية لهم[٥].

ثانيا : الاوضاع الصحية للجالية الايرانية في العراق : عانت الجالية الايرانية في العراق من سوء الاوضاع الصحية وترديها بسبب سوء خدمات الصحة العامة في العراق خلال المدة (١٩٢١-١٩٣٠) فأن الخدمات الصحية كانت ضعيفة وبدائية، وكانت المستشفيات والمستوصفات قليلة، والرعاية الطبية الاحترافية محدودة ومتوفرة في المدن الكبيرة فقط مثل (بغداد، البصرة، الموصل) كما تم تأسيس وزارة الصحة العراقية في مطلع عام ١٩٢٢، ثم ألغيت مؤقتاً وأعيد تنظيمها كإدارة صحة عامة، وأن ذلك أشارت إلى ضعف البنية الصحية الرسمية في السنوات الأولى وكانت الميزانية المالية للصحة منخفضة جداً مقارنة بالاحتياجات الطبية، إذ لم تتناسب أبداً مع الطلب الصحي للمجتمع في تلك المدة، الأمر الذي أثر في جميع السكان بمن فيهم الجالية الايرانية في العراق[٦].

تفشت امراض مختلفة بين الجالية الايرانية بسبب تهالك البنى الصحية وانعدام المرافق الأساسية مثل وجود مياه نظيفة و صرف صحي وأن ذلك أدى إلى تفشي مختلف الامراض بينهم مثل: الملاريا، التراخوما، البلهارسيا، ، لا سيما في المناطق الريفية والأحياء الفقيرة في المدن بالرغم من انتشار العلاج الشعبي والروحي كان شائعاً نتيجة انعدام الأطباء وسوء الوصول للخدمات الصحية[٧].

وخلال الأعوام (١٩٣٠-١٩٤٠) كان هناك الكثير من نقاشات دخل اروقة مجلس النواب العراقي لتحسين الصحة العامة، إلا أن التحسينات كانت بطيئة وتدريجية وبما ان الجالية الإيرانية كانت مثل بقية العراقيين فأنها عانت بصورة كبيرة جداً من بسبب انتشار الامراض وكما أنها عانت من الطقس المناخي القاسي للعراق بسبب ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف لأن مناخ العراق يختلف كثيراً عن الطقس المناخي لدولة ايران فكان له اثر كبير عليهم لعدم تكيفهم على تلك الاجواء فضلاً عن البيوت التي سكنتها الجالية الايرانية كانت أغلبها بيوت سقيمة تفتقر الى توفر الاحتياجات الاساسية مثل الماء والصرف الصحي[٨]، وعليه عاشت الجالية الايرانية في بيئات

حضرية فقيرة وفي الأرياف، وهنا كانت عرضة لنفس المخاطر الصحية العامة في العراق آنذاك بسبب ضعف البنية الصحية في الدولة العراقية، لا فرق بين العراقيين والإيرانيين في نقص الأطباء والمراكز الصحية وهنا اعتماد كثير من الإيرانيين على الممارسات الشعبية في العلاج، لعدم توافر خدمات طبية منظمة في المناطق التي أقاموا فيها(٩).

ثالثا : التعليم : عندما تأسست الدولة العراقية في ١٩٢١ تحت الانتداب البريطاني، بدأ تنظيم التعليم في العراق الوطني على أسس جديدة، لكنه في البداية لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الجاليات الأجنبية بما فيها الجالية الايرانية، مع ذلك احتفظت الجالية الإيرانية بحقوقها الاجتماعية والثقافية، ومن ضمنها تشغيل مدارس وفق المعطيات الموجودة في العهد العثماني والتي تخدم أبنائها وفق برامج ولغة فكرية وثقافية خاصة بهم(١٠).

خلال السنوات (١٩٢٢-١٩٢٧) استمر وجود مدارس للجالية الإيرانية في العراق، بعضها تحول تدريجيًا من مدارس ابتدائية ومتوسطة إلى مستويات أعلى إذ كانت الدولة العراقية ذاتها في ذلك الوقت في طور تنظيم التعليم، وتركيز الجهود على التعليم العام والانتظام المدرسي المحلي، مع اعتبار المدارس الأجنبية والاجتماعية خاصة في غالب الأحيان وابرز المدارس الإيرانية استمرت أو تأسست في هذه الحقبة: مدرسة بهلوي الابتدائية للبنين في البصرة، مدرسة شهربانو الابتدائية للبنات في الكاظمية، مدرسة ثريا للبنات في بغداد، هذه المدارس كانت تديرها جمعيات إيرانية غير حكومية في البداية، قبل أن يتوسع نشاطها تدريجيًا(١١).

ان التعليم في المدارس الإيرانية في العراق كان باللغة الفارسية، مع مناهج تتضمن تعليمًا دينيًا وثقافيًا يعكس هوية المجتمع الشيعي الإيراني إذ تدريس المواد الدينية كان جزءًا مهمًا، واستمر حتى مع تطور المناهج التعليمية، ولكنها في السياق العراقي لم تخضع لرقابة صارمة من الدولة في معظم الأحيان في المدة المبكرة وبخصوص الاعتراف والرقابة فبعض المدارس الإيرانية لم تحصل على اعتراف رسمي فوري من وزارة المعارف العراقية في البداية، لكنها كانت تعمل بشروط محلية وغالبًا بالتنسيق مع الجهات الدينية أو القادة الاجتماعيين للجالية(١٢).

انشأت مدارس الجالية الايرانية لأسباب خاصة تعلقت بالمحافظة على لغة وثقافة الجالية الايرانية من أن تذوب في اللغة والثقافة العراقية ، وإبقاء الصلة الروحية بينهم وبين أبناء جلدتهم في بلدهم الام إيران(١٣).

كان للأسباب الدينية دور بارز في التعليم ابناء الجالية الايرانية في العراق ولاسيما في المدن المقدسة في كل من بغداد ، والنجف ، وكربلاء ، والبصرة ، التي مثلت مراكز تركز الجالية الإيرانية فضلا عن ذلك الموقع الجغرافي القريب بين الدولتين إيران والعراق ، وكذلك وجود صلات تاريخية قديمة بين الشعبين العراقي والإيراني ولقد اختار أبناء الجالية الإيرانية في العراق منذ مدة طويلة وبالتعاون مع مسؤولي النظام الإيراني المناطق التي لا تثار فيها ضدهم حساسيات ولا توضع في

طريقهم فاعل تضيق نشاطهم في ميادين الحياة التجارية ، والتعليمية، والاجتماعية ، والفكرية[١٤]، وان ذلك جعلهم يعملون علما الاختلاط إلى حد الاندماج في أواسط المجتمع العراقي، وكان وجود المهاجرون الايرانيون في مدن العتبات المقدسة بصفة طلبة العلوم الدينية ورجال الدين ، ومن رجال الدين الإيرانيين البارزين في النجف الاشرف نذكر منهم (الشيخ يحيى الاصفهاني ، والميرزا مهدي الخراساني ، ومهدي اللاتيجي، وميرزا محمد المحلاتي، والشيخ مهدي لكاشي والشيخ اسحاق الرشتي، والسيد أبو القاسم الكاشاني) وغيرهم[١٥]، فضلا عن ذلك تواجد طلبة ورجال الدين الايرانيين في لواء البصرة على اعتبار موقعها الجغرافي قريب من ايران مما جعلها مركز جذب للعديد من المهاجرون الايرانيون وكانت تعد أفضل من غيرها من مدن جنوب العراق لتأسيس المدارس الإيرانية فيها ، وقبل أن تتولى وزارة التربية الإيرانية مسؤولية افتتاح مدارس لها في العراق والإشراف عليها إدارياً وتمويلها من ميزانية الدولة كان تأسيس المدارس الإيرانية وخاصة في مدن العتبات المقدسة يتم عن طريق القيام بمبادرات خاصة يقوم بها بعض الإيرانيين من التجار وغيرهم مما كانوا متمكنين مادياً[١٦] ومن أهم مدارس الجالية الإيرانية التي تأسست في العراق هي مدرسة بهلوي الابتدائية التي تأسست عام ١٩٢٠ في مدينة البصرة[١٧].

خاطبت الحكومة العراقية الحكومة الإيرانية حول مخالفات تلك المدارس وانتهت بموافقة مجلس الوزراء على فتح تلك المدارس التي كان يديرها ويشرف عليها مراقبة المدارس الإيرانية في بغداد الملحقة الثقافية للسفارة الإيرانية[١٨]، كما تم الموافقة على قبول كل من افراد ورعايا الجالية الباكستانية والافغانية ، والهندية ، وعلى بعض الطلبة الأجانب إلى جانب ابناء الجالية الايرانية في تلك المدارس[١٩].

تغير موقف الحكومة العراقية اتجاه مدارس الجالية الايرانية في العراق بسبب التحولات السياسية التي جعلت من إدارة المدارس الإيرانية موضوعاً حساساً ضمن السياسات التعليمية لان الدولة العراقية سعت إلى توحيد نظامها التعليمي ضمن الهوية العراقية العامة، مما أعطى أولويات للتعليم بالعربية والمنهج الوطني خلال المدة (١٩٤٦-١٩٤٧)، وكانت المدارس الإيرانية في العراق قد أصبحت جزءاً من مشهد التعليم الخاص في البلاد، لكنها واجهت ضغوطاً سياسية من الدولة لتنظيم أوضاع التعليم الأجنبي ضمن إطار القوانين العراقية، فضلاً عن ذلك مما اثر ذلك على التحولات الديمغرافية لأعداد الطلبة الايرانيين في العراق[٢٠].

خامسا : الزواج: طبقت الحكومة العراقية على الرعايا الايرانيون الذين كانوا يرمون الزواج قانون اخذ يعرف باسم "قانون الأحوال الشخصية للأجانب لعام ١٩٣١"، فإذا في حال كون الزوجان كان الزوجان الاجنبيان مسلمين كانت شريعتهما في الرابطة أنها الشريعة الإسلامية شأنهم شأن المسلم العراقي في التعامل القانون بشأن الزواج، أما إذا كان الزوجان أجنبيين وغير مسلمين ولكنهما من جنسية واحدة فإن قانونهما الشخصي انه الذي يحكم العلاقة الزوجية القائمة بينهما وأما في حال إذا

كانا مختلفي الجنسية فأن تلك الحالة إلى القانون الشخصي لكل منهما في تحديد أهليتهما للزواج ، وبذلك فأن العقد بينهما وفقاً لشروط كل من القانونيين ، فإذا كان هنالك مانع في قانون أحدهما وليس بالإمكان التغلب عليه فإن المحكمة في تلك الحالة لا تستطيع انشاء عقد زوجي بينهما، وللزوجين الأجانب أن يعقدا الزواج في قنصلية الدولة التي هما من جنسيتها، أما إذا اختلفت جنسيتهما فان المتبع في تلك الحالة أن يتم عقد الزواج مرتين في قنصلية كل من الزوجين وبذلك يكون العقد صحيحاً بين الزوجين الاجنبيين(٢١).

أما بالنسبة إلى زواج المهاجرون الايرانيون مع المواطنين العراقيين فأنه لا يوجد في الأحكام القانونية ولا في القوانين الشرائع الدينية أي مانع من تزوج الأجنبي بالعراقية أو العراقية بالأجنبي إلا انه ينبغي إعطاء تصريح بالإذن لهم الإجراء عقد الزواج والتحقق من أهلية الزوج أو الزوجة ، فأن على الزوجة الأجنبية مثلاً أن تبرز شهادة من قنصلية الدولة التابعة لها وانها تؤيد أهليتها للزواج، وفي حالة وفاة تلك الزوجة وتركت أولاداً لها واموالاً في بلادها فلا شك أن تقرير تلك التركة يكون وفق قوانين الدولة التابعة لها الزوجة الأجنبية وعدم توفر شروط الأهلية عند الزواج سيكون له الأثر البالغ في تحديد مصير تلك التركة ، وبما انه المرأة الأجنبية تصبح عراقية عند تزوجها من العراقي، لذلك فأنها تتمتع بكافة حقوقها القانونية التي يتمتع بها الرعايا الوطنيين من العراقيين(٢٢).

وضع القانون العراقي وثبت حقوق المرأة الاجنبية في امتلاكها أموالاً غير منقولة في العراق فأنه لا توجد هنالك أي ما يحدد تملك الزوجات اللاتي يكتسبن الجنسية العراقية بواسطة الزواج أي انه يحق لها تملك الأموال غير المنقولة في العراق ولكن شرط واحد فقط هو أنها عليها أن تبرز هوية لإثبات جنسيتها العراقية سواء المعاملات الامتلاك المطلوب تملكها مجدداً من قبلها، أو لتصحيح لجنسية افراد الجالية الايرانية في العراق المسجلة في قيود الطابو للأملاك التي تملكتها سابقاً واستبدالها بالجنسية العراقية(٢٣).

طبقت الحكومة العراقية الاحكام الشرعية الاسلامية على المهاجرون الايرانيون وبقية الاجانب ولا سيما المسلمين منهم، أما عقود زواج اليهود أو المسيحيين من الأجانب فأنها طبقت عليهم يمنع عليهما الأحكام الشرعية الخاصة بهما من قبل مجالسهما الروحانية المخولة صلاحية عقد الزواج، ولم يكن هنالك أي مانع في القانون العراقي مانع قانوني يمنع القسس الأجانب من ممارسة مراسيم الزواج الدينية بين المسيحيين طالما يتم ذلك وفق الأصول الشرعية والقانونية فإذا ما تمت المراسيم حسب أصولها فلا فرق فيما إذا كان القس الذي يقوم بها عراقياً أم أجنبياً إذ أن الأحكام القانونية لم تتعرض لمثل تلك الأمور (٢٤).

أشارت المادة ٧٤ من "القانون الأساسي العراقي" والمادة رقم(١) من قانون "الأحوال الشخصية الخاصة بالأجانب لعام ١٩٣١" إلى أن الجاليات في العراق ومنها الجالية الايرانية يطبق عليهم مواد الأحوال الشخصية بما فيها (الزواج والطلاق) بالاعتماد على القانون الشخصي أي قانون

الدولة التي يكون افراد الجالية الايرانية من رعاياها أي أن زواج الايراني من المرأة العراقية يطبق فيه قانون الدولة التابع لها الايراني، اما زواج العراقي بالمرأة الايرانية الذي يطبق فيه القوانين العراقية، لأن المرأة الايرانية عند تزوجها من العراقي سوف تفقد الجنسية الايرانية وتكتسب الجنسية العراقية[٢٥].

حددت الدولة العراقية ووضعت كافة شروط واثار الزواج التي كانت تترتب على عقد النكاح ونسب الابن ، والنفقة على الزوج ، والمهر وطاعة الزوجة لزوجها ، وحق حضانة الابن وأحوال الطلاق ، وغيرها من الأمور الأخرى فأن كل ذلك كان يجري وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية إذا كان الزوج الأجنبي او الايراني (مسلماً) ، أما إذا كان الزوج الاجنبي او الايراني (غير مسلم) فأنه ينبغي عليه الرجوع إلى قانون جنسيته في تحديد تلك الآثار وذلك لأن الزوجة تتبع زوجها في جنسيته وتكتسبها بمجرد زواجها منه كما ذكرنا[٢٦].

من الجدير بالذكر أن الذكر الايراني التابع لأفراد الجالية الايرانية في العراق إذا أراد الزواج من المرأة العراقية فان عليه الحصول على إذن خاص من المحاكم العراقية وإجراء المعاملات المطلوبة للزواج من القنصلية التابع لها الايراني بتسجيلهم في سجل النكاح في القنصلية لكي يتم التأكد من مقدرة طالب الزواج وأحواله الخصوصية وفيما إذا سيقوم بإعاشة الزوجة عند مغادرته العراق أم لا، وينطبق الحال أيضاً على الرعايا العراقيين الذين يرغبون بالزواج من المرأة الأجنبية فعليهم أيضاً الحصول على إذن خاص الإجراء الزواج لاسيما من الإيرانيات ، لأن الحكومة الايرانية حرصت كثيرا على امتناع الزواج بين رعاياها والأجانب ومنهم العراقيين لذلك أقرت وزارة العدلية العراقية في تقرير لها بتاريخ ٧ كانون الثاني ١٩٤٠ الامتناع عن إجراء أي عقد زواج بين العراقي والإيرانية قبل التحقق من أهلية كل من العاقدين[٢٧].

المبحث الثالث : موقف الحكومة العراقية من الاقامة والسكن للجالية الايرانية في العراق

تدهور علاقة الحكومة العراقية مع الحكومة الايرانية بعد ان عقدت الحكومة العراقية اتفاقية عام ١٩٢٢ مع بريطانيا، لأن تلك الاتفاقية حرمت الرعايا الايرانيون الساكنين في العراق من الامتيازات الاجتماعية الممنوحة للأجانب، إذ جاء في المادة الأولى من الاتفاقية "أن الأجانب الذين يستفادون من أحكام الاتفاقية هم رعايا الدول الأوربية والأمريكية التي كانت تستفيد من أحكام ونظام الامتيازات الأجنبية في الدولة العثمانية، وكذلك الدول الآسيوية التي لها ممثل دائمي في مجلس عصبة الأمم" وفق ما جاء في فأنها استثنت ابناء الجالية الإيرانية الساكنة في العراق والتي كان يبلغ عدد افرادها نحو (٨٠) ألف نسمة، فقد شكلت تلك الاتفاقية نقطة معارضة رئيسية مع الحكومة الايرانية التي كانت تروم الحصول على امتيازات مختلفة لرعاياها في العراق التي كانت ممنوحة لهم في ظل الحكم العثماني سابقاً إسوة برعايا الدول الأجنبية، ولكن الحكومة العراقية

رفضت طلب الحكومة الإيرانية في ذلك بحجة ان الحكومة الايرانية لم تعترف بالحكومة الملكية في العراق التي انشأت وعللت في ٢٣ آب ١٩٢١[٢٨].

استمر ذلك الوضع ثماني اعوام اذ تأخرت الحكومة الايرانية في الاعتراف بصورة رسمية في المملكة العراقية بالعراق بالرغم من ان الاعتراف قد حصل من قبل عدد كبير من الدول الأوربية والاسيوية، وظل افراد رعايا الجالية الايرانية في كربلاء، والنجف ، والبصرة ، وخانقين ، وبغداد إلى (دار الاعتماد البريطانية في بغداد) في كل صغيرة وكبيرة مثل مشكلة الحدود والجنسية وغيرها من الأمور الاجتماعية دون الرجوع إلى الحكومة العراقية[٢٩]، فضلا عن ذلك أن الحكومة العراقية كانت ترى في حصول الأعداد الكبيرة من الإيرانيين الذين يعدون أكبر جالية أجنبية في العراق على الامتيازات وحقوق اجتماعية قد تؤثر في مسألة السيادة الوطنية العراقية، وان ذلك قد يشجع بعض العراقيين البسطاء على التجنس بالجنسية الإيرانية على الدولة، واستخدمت الحكومة العراقية ذريعة عدم تمتع العراقيين الساكنين في إيران بالامتيازات القضائية التي كانت تمنحها إيران للعثمانيين المقيمين فيها[٣٠].

بعد عجز الحكومة الايرانية في الحصول على امتيازات المهاجرون الايرانيون التي كانوا يتمتعون بها سابقاً في الدولة العثمانية اتخذت عدة خطوات مختلفة، وكان اولها في ١٧ أيلول ١٩٢٤ طلبت الحكومة الايرانية من مجلس عصبة الأمم التوسط لدى الحكومة العراقية من أجل منح رعاياها الامتيازات الممنوحة للأجانب الآخرين من رعايا الدول الأجنبية الكبرى في عهد الدولة العثمانية التي كان العراق جزءاً منها فضلاً عن ذلك فقد قامت الحكومة الايرانية في قطع خطوط الهاتف بين الدولتين ، ثم قامت بمنع الرعايا الايرانيون من زيارة العتبات المقدسة في محاولة منها لإلحاق الضرر بالاقتصاد العراقي، والضغط على الحكومة العراقية، ولكن ذلك الاجراء انعكس بشكل سلبي على افراد الجالية الإيرانية الساكنة في العراق والتي بدأت تنظر إلى حكومتها نظرة عدم ارتياح[٣١].

تدخلت بريطانيا في ١٧ نيسان ١٩٢٥ وحاولت التوسط لحل مشكلة حقوق المهاجرون الايرانيون في العراق وقد كان ذلك من خلال السفير البريطاني في إيران الذي رفع مذكرة إلى وزارة الخارجية في لندن والى المندوب السامي هنري دوبس(Henry Dobbs) [٣٢] في العراق يخبرهم فيها أن الحكومة الايرانية تأمل من المملكة العراقية أن تعقد معاهدة بين الطرفين تتضمن جميع الحقوق الاجتماعية لأبناء الجالية الايرانية في العراق والتي يمكن توفيرها كما يأتي :

١- أن يحاكم الرعايا الايرانيون في العراق الذين لهم علاقة بدعاوي مدنية وجزائية في المحاكم الخاصة المؤلفة للرعايا الأجانب بموجب المعاهدة العراقية-البريطانية ، وتتمتع إيران بكل المعاملات التي تتمتع بها الأمم المفضلة

٢- يكون أبناء رعايا الفريقين المتعاقدين تابعين الجنسيات آبائهم[٣٣].

رد السفير البريطاني على تلك الطلبات وكتب إلى وزارة الخارجية الإيرانية في ٢٤ آب ١٩٢٥ طالباً يروم فيه اعتراف الحكومة الإيرانية بالمملكة العراقية لعقد معاهدة بين الطرفين ولكن الحكومة الإيرانية رفضت أن تبلغ الحكومة البريطانية اعترافها بالمملكة العراقية، وطلبت الحكومة الإيرانية في آب ١٩٢٨ بمد وتوسيع تخلى افراد الجالية الايرانية في العراق التخلي فيها عن الجنسية العراقية واختيار الجنسية الإيرانية بموجب المادة رقم (١٤) من "قانون الجنسية العراقية لعام ١٩٢٤" بالرفض وبينت أنها منحت الرعايا الايرانيون لاختيار الجنسية، اذ كانت المدة إيران تلك المدة مرتين ، إذ كانت المدة الأولى تمتد إلى آب ١٩٢٦ ، والمدة الثانية تنتهي في آب ١٩٢٨ وتلك المادتين كافيتان ليقرر من خلالهما الرعايا الايرانيون الموجودين في العراق إما اختيار الجنسية العراقية ، أو الجنسية الإيرانية[٣٤].

وبناءً على ذلك قامت الحكومة الإيراني في عام ١٩٢٨ بإلغاء الامتيازات الأجنبية في ايران، من اجل مساواة افراد رعايا الجالية الايرانية في العراق مع الأجانب، وبسبب تكرار طلب الحكومة الايرانية عرضت الحكومة العراقية واعلنت عن رغبتها على تعديل او الغاء الاتفاقية العدلية والاستعاضة عنها بنظام قضائي موحد يتساوى بموجبه الرعايا الأجانب في العراق وقد عرض ذلك الامر على الحكومة البريطانية، وذلك عن طريق مذكرة أرسلها عبد المحسن السعدون[٣٥] رئيس الوزراء العراقي في ٧ تشرين الثاني ١٩٢٨ إلى هنري دوبس المندوب السامي البريطاني طالب فيها الحكومة البريطانية النظر في إلغاء اتفاقية ١٩٢٨ العدلية التي كانت سبباً مهماً في امتناع الحكومة الإيرانية عن الاعتراف بالعراق وأعقبها بمذكرة ثانية في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٨ أبدى فيها استعداد الحكومة العراقية للتعهد بزيادة عدد الموظفين البريطانيين القضائيين في العراق وتمديد مدة عملهم مقابل إلغاء الاتفاقية العدلية ، وبالمقابل أظهرت الحكومة البريطانية تجاوبها مع طلب المملكة العراقية وعرضت الموضوع عصبة الأمم في ٢٦ شباط ١٩٢٩ واعلنت عن رغبتها في إلغاء الاتفاقية العدلية بينها وبين العراق، ولكن مجلس العصبة في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٩ آذار ١٩٢٩ اشترط وجوب موافقة جميع الدول التي يتمتع رعاياها بامتيازات في العراق عن إعلان رغبتها في التخلي عن تلك الامتيازات ، وعلى اثر ذلك تمكنت الحكومة البريطانية من إلغاء الاتفاقية العدلية واستبدالها باتفاقية جديدة في ٤ آذار ١٩٣١ بعد اقناعها للدول المعنية بالامتيازات عن إعلان رغبتها في التخلي عن امتيازاتها في العراق[٣٦].

وبعد موافقة الدول المعنية في عصبة الامم بإلغاء الامتيازات من جهة ومحاولة بريطانيا تقريب وجهات النظر بين المملكة العراقية والحكومة الايرانية من اجل تحسين العلاقات بين البلدين طلب المندوب الإيراني في بغداد في ٢١ نيسان ١٩٣١ من رئيس مجلس الوزراء العراقي نوري السعيد[٣٧] الحصول على تأكيدات حول تعامل افراد الجالية العراقية المقيمين في العراق بنفس المعاملة التي يعامل بها جميع الأجانب الآخرين، وأن يخضعوا في المسائل المتعلقة بالأحوال

الشخصية إلى المحاكم المدنية فقط، ولاسيما أن فرنسيس همفريز(Francis Humphries) المندوب السامي البريطاني في العراق كان قد صرّح بأنه لا ينوي إجراء تمييز بين المهاجرون الايرانيون والأجانب الآخرين الموجودين في العراق، وليس هنالك نية بأن يطلب من إيراني أن يراجع في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية أية محكمة أخرى غير المحكمة المدنية مستنداً في ذلك إلى المعلومات القائلة بأن الحكومة العراقية كانت قد أعدت لائحة قانونية بشأن إدارة شركات الأجانب[٣٨]، وانه في نظر وزارة العدلية العراقية إعطاء المحاكم المدنية وحدها حق الاختصاص للنظر في الأمور المتعلقة بالأحوال الشخصية للأجانب عندما يكون القانون المراد تطبيقه مدنياً لا دينياً وأرسلت نسخة من تلك اللائحة إلى المعتمد السامي البريطاني من قبل المستشار البريطاني لوزارة العدلية الذي حصل على موافقة الحكومة البريطانية بالشكل الذي أصبحت فيه الوزارة مستعدة لتقديم اللائحة إلى مجلس الوزراء العراقي لتمريره واقراره[٣٩].

حاولت قوات الشرطة العراقية اتخاذ التدابير اللازمة لتطبيق قانون "جوازات السفر" الذي أصدرته وزارة عبد المحسن السعدون بحق الرعايا الايرانيون ممن لا يحملون جوازات السفر لذلك حصلت مناقشات بين نوري السعيد وزير الخارجية العراقية وبين وزير إيران المفوض في بغداد في ١٦ شباط ١٩٣٣ حول معاملة المهاجرون الايرانيون في العراق ، وتم الاتفاق بينهما على أن تغض الحكومة العراقية نظرها عن تطبيق قانون "جوازات السفر على افراد الجالية الايرانية" اللذين لا يحملون جوازات سفر[٤٠]، وبالمقابل تقوم الحكومة الإيرانية المعاملة بالمثل بحق افراد الجالية العراقية في إيران إلى أن توضع اتفاقية خاصة بين الدولتين لتنظيم تلك الأمور بينهما وان تستمر الحكومة العراقية بمراعاة ذلك النظام وأدى توافد المهاجرين باستمرار إلى تلك المناطق إلى تشكيل روح التنافس والتنازع بين أبناء المدينة والمهاجرين الأجانب على فرص العمل التي أصبحت آنذاك محدودة بسبب كثرة ما توافد إليها من الأيدي العاملة الأجنبية ورأس المال الأجنبي وكان ابناء الجالية الايرانية يعمدون إلى القبول بنصف الأجر، وكان التاجر منهم يرضى بالربح القليل، إما ذوي رؤوس أموال أو أصحاب خبرة ، وهم بذلك أصبحوا منافساً قوياً لأصحاب المهارات والخبرات من العراقيين ، إذ احتكروا السوق في كل من (النجف وكربلاء) المقدستين فمنهم أفضل الخياطين ، وأفضل الحلاقين ، وصانعي الأثاث ، ومصلحي المكائن ، وصاغة الذهب والفضة ، فضلاً عن التجار الايرانيين الذين كان لهم أثر على الاقتصاد في مدينة النجف (الاشرف) ومنهم التاجر باقر الكرماني، والتاجر مهدي البهبهاني ، والتاجر محمد حسين الكرماني ، والتاجر عبد الباقي الكرماني، والتاجر علي اصغر هرندي ، والتاجر شكر الله البهبهاني، والصراف مصطفى البهبهاني الذين كانوا يتاجرون بالمواد الاستهلاكية المختلفة[٤١].

كان المهاجرون الايرانيون من الفقراء يرغبون بالعمل بأجور رخيصة حتى لو كانت الى دون (٢٥%) من الأجور الاعتيادية لأنهم كانوا لا يمتلكون أي او رؤوس اموال وان ذلك الامر ساهم

في ازدياد من نسبة البطالة من الوطنيين بشكل كبير بعد أن شكل الأجانب عبء على أهالي تلك المناطق، ولاسيما في مجال الأعمال والحرف ، لذلك قامت حكومة ياسين الهاشمي[٤٢] بإصدار قانون" حصر المهن بالعراقيين عام ١٩٣٦" السابق الذكر والذي كان ذو أثر كبير على الأجانب كما أوضحنا سابقاً وأدى إلى قلة توافدهم إلى المدن والعتبات المقدسة إذ شمل القانون مختلف الحرف والمهن التي كانوا يزاولونها، وكان الهدف الأساس من قيام حكومة ياسين الهاشمي بإصدار قانون "حصر المهن بالعراقيين" من اجل تخليص الطرفين من آلاف من افراد الجالية الايرانية الذين كانوا يزاحمونهم مصدر شغب لهم[٤٣].

أزداد إعداد المهاجرون الايرانيون في معظم الاولوية العراقية، وقد ادى الى تنوع ثقافاتها وتعدد جنسياتها وقومياتها واختلاف اهتماماتها وأهدافها، فضلاً عن ذلك أن ذلك الامر ادى إلى صعوبة اتفاقها تجاه أي قضية تحدث في العراق، ثم إن اختلاف ولاءاتها وتعدد الزعامات بمختلف صورها وأشكالها تسبب في تقاطع الآراء تجاه بعض القضايا والمواقف حتى أصبح أي جدل يثار حول قضية معينة لابد أن يسبب انقساماً في الرأي العام يؤدي غالباً إلى تنازع وصراع ينتج عنه حدوث أزمة محلية بين العراقيين والرعايا الايرانيون في العراق[٤٤].

اندمج معظم المهاجرون الايرانيون خلال المدة(١٩٤٦-١٩٤٧) في مجتمعات تلك المناطق بتقاليدها ، وعاداتها ، وأعرافها بعد أن كانوا يتخوفون من ذلك في بداية إقامتهم ، إذ كانوا في بداياتهم يشكلون مجتمعات خاصة بهم محاولين خلق كياناً لهم داخل تلك المناطق وحتى في مدارسهم الدينية ومما تجدر الاشارة إليه إلى ان سكان المناطق والمدن المقدسة على الرغم من كثرة الرعايا الايرانيون فيها إلا أنها حافظت على لغتها وتراثها وعاداتها وتقاليدها العربية الأصيلة[٤٥].

لم تمنع الحكومة العراقية والقانون العراقي أي لأجئ اجنبي او من المهاجرون الايرانيون في العراق من مغادرة البلد فلم يكن هنالك اي قانون ينص على منع الأجانب المقيمين فيه من الخروج مادام قد أدى التزاماته المحلية ، ولا يوجد ما يبرر حجزه قانونياً كأن يكون متهماً بجريمة ، أو صدر حكم بحقه ، أو كان مصاباً في قواه العقلية ولكن ما عدا ذلك فأن الافراد الايرانيين الحق في الخروج من الدولة العراقية متى ما كان يرغب في ذلك وفيما يلي الجدول ادناه يبين ازدياد وانخفاض عدد افراد الجالية الايرانية في العراق خلال الاعوام **١٩٣٢-١٩٣٣-١٩٤٧**[٤٦].

ت	مدينة النجف	مدينة كربلاء	مدينة الحسينية والكاظمية	سنة التعداد
١	٨٨٩٤	-----	-----	١٩٣٢
٢	١٠١٨٠	١١٦٧٠	٣٢٧	١٩٣٣
٣	٩٥٢٣	٨٠٣٣	٢١٠	١٩٤٧

يتضح لنا من الجدول اعلاه ان الجالية الإيرانية في العراق شهدت زيادة ملحوظة عام ١٩٣٣ مقارنة بعام ١٩٣٢، ويعود ذلك إلى تحسن الأوضاع الاقتصادية في المدن الدينية مثل النجف وكربلاء، فضلاً عن استمرار حركة الهجرة الدينية والتجارية من إيران إلى العراق، إضافة إلى سهولة التنقل بين البلدين آنذاك، أما انخفاض عددها عام ١٩٤٧ مقارنة بعام ١٩٣٣ فيرتبط بتشديد الحكومة العراقية إجراءات الإقامة والجنسية، إلى جانب التغيرات السياسية والاقتصادية التي دفعت كثيراً من الإيرانيين إلى العودة إلى إيران.

الخاتمة :

في ختام البحث عن الأوضاع الاجتماعية لأفراد الجالية الإيرانية في العراق خلال المدة (١٩٢١–١٩٤٧)، يتضح أن تلك الجالية شكّلت مكوّناً اجتماعياً فاعلاً ومؤثراً في داخل المجتمع العراقي خلال العهد الملكي، بالرغم من أنها واجهت تحديات سياسية واقتصادية وقانونية، فقد ارتبط وجود الرعايا الايرانيون في العراق بعوامل تاريخية ودينية واقتصادية متجذّرة، جعلت من مدن مثل (بغداد، والنجف، وكربلاء، والكاظمية، والبصرة) مراكز رئيسة لاستقرارهم ونشاطهم الاجتماعي.

اظهر البحث أن المهاجرون الايرانيون لم يكونوا كتلة اجتماعية متجانسة ومترابطة، بل تنوّعت من حيث الانتماءات الطبقية والمهنية والثقافية؛ إذ أنها ضمّت مجموعة من علماء دين والتجار والحرفيين والعمال وطلبة علم، الأمر الذي أسهم في تفاعلها المستمر مع المجتمع المحلي، وقد انعكس ذلك التفاعل في مظاهر متعددة، مثل المصاهرة، والتعاون الاقتصادي، والمشاركة في الطقوس الدينية والمناسبات الاجتماعية المختلفة ما عزّز من حالة التداخل الاجتماعي بين ابناء الجالية الايرانية مع والعراقيين، ولاسيما في المدن الدينية المقدسة.

وبالمقابل واجه الرعايا الايرانيون مجموعة من الإشكالات الاجتماعية المختلفة، كان أبرزها الجنسية، وقوانين الإقامة، وسياسات السكن والإبعاد التي تبنّتها الحكومات العراقية المختلفة، ولاسيما في مدة التوتر السياسي بين المملكة العراقية والحكومة الايرانية، وقد أثّرت تلك السياسات في الاستقرار الاجتماعي لأفراد الجالية الايرانية، وأوجدت حالة من القلق وعدم اليقين، انعكست على أوضاعهم المعيشية ومستقبلهم الاجتماعي.

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول إن الأوضاع الاجتماعية للرعايا الايرانيون في العراق خلال تلك المرحلة مثّلت انعكاساً واضحاً لطبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة، وبين العوامل الداخلية والإقليمية من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل دراسة تلك الجالية مدخلاً مهماً لفهم تاريخ العراق الاجتماعي وتركيبته السكانية خلال المدة (١٩٢١–١٩٤٧).

الهوامش

[١]نسرين محمود حمزة ، الجغرافية الاجتماعية لمدينة الكاظمية الكبرى ، مطبعة الجمهورية، بغداد ، د.ت، ص ١٠٤ – ١٠٥ .

[٢]عبد الستار شنين الجنابي ، التاريخ الاجتماعي للنجف ١٩٣٢–١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨، ص ١٥٩ .

[٣]عبد علي حسن الخفاف ، سكان محافظة كربلاء دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٧٤ ، ص ٣٨٣ .

[٤]خالد شاتي جعبول المحمداوي ، الحياة الفكرية في كربلاء المقدسة ١٩١٤ – ١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤، ص ٢٧ .

[٥]نسرين محمود حمزة ، المصدر السابق، ص ١٠٥ ؛ عبد الستار شنين الجنابي ، المصدر السابق ، ص ١٥٨ .

[٦]موسيس ديرها كوبيان ، حالة العراق الصحية في ربع قرن ، بغداد ، ١٩٤٨ ، ص١٣؛ حيدر حميد رشيد ، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢–١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠ ، ص٢٣–٣٢ ؛ جعفر عبد الدائم بنيان ، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١–١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،١٩٩٨، ص٥٣.

[٧]الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، التقرير الصحي السنوي المديرية التقرير الصحي السنوي لمديرية الصحة العامة خلال ٢٥–١٩٢٤ و ٢٤–١٩٢٣ ، مطبعة الحكومة، بغداد ، ١٩٢٦، ص١٥٦–١٦٦ ؛ طالب إبراهيم العقابي ، الخدمات الصحية ، حضارة العراق ، الجزء الثالث عشر، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص١٢٧.

[٨]شريف عسيران، الأحوال الصحية في العراق، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد ، ١٩٤٢ ، ص٢٠ ؛ جريدة الاستقلال ، بغداد ، العدد ٢٩١٠ ، ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٦ .

[٩]علي خليل مراد ، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢–١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٩٠ ، ص٢٤٥ ؛ جعفر عبد الدائم بنيان ، المصدر السابق ، ص٧٠.

[١٠]غانم سعيد العبيدي ، التعليم الاهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية وتطوره ومشكلاته، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد، ١٩٧٠ ، ص ٦٩–٧٠ .

[١١]عبد الستار محمد علوش ، كلية بغداد ١٩٢٨ –١٩٦٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢، ص ٢٢ ؛ سلامة حسين كاظم ، التبشير في العراق وسائله–اهدافه ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥ ، ص٢٠٥.

[١٢]فاضل البراك ، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق (دراسة مقارنة) ، طبع الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٥ ، ص ١٣٠– ١٣٣.

[١٣]صالح محمد حاتم عبد الله ، تطور التعليم في العراق (١٩٤٥ – ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص ١٦٧ .

[١٤]غازي دحام فهد المرسومي ، التعليم في العراق ١٩٣٢–١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦ ، ص ٦٠–٦٣.

[١٥]غانم سعيد العبيدي ، المصدر السابق ، ص ٩٧ .

[١٦]عبد الستار محمد علوش ، المصدر السابق ، ص ٩٥ .

[١٧]فاضل البراك ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

[١٨]حسن الدجيلي، تطور التعليم العالي في العراق، مطبعة الإرشاد، بغداد ، ١٩٦٣، ص٦٥–٦٦.

[١٩]غانم سعيد العبيدي ، المصدر السابق ، ص ١٢٨ .

[٢٠] نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩–١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤ ، ص١٧٧و١٩٧–١٩٨؛ إبراهيم خليل أحمد ، بواكير التعليم في العراق ١٩٠٨–١٩٥٨، مجلة الحكمة، بغداد ، العدد ٣٨، كانون الأول ٢٠٠٤ ، ص٧٨–٧٩.

[٢١]حامد مصطفى ، القانون الدولي الخاص العراقي، مطبعة المعارف للنشر، بغداد، د.ت ، ص٢١٩.

[٢٢]د.ك.و، وزارة العدل ، عقود الزواج زواج الأجانب ، رقم الملفة ٣٢١٠١/٢٨٩٨، و٨٦ ، ص ٩٧.

[٢٣]د.ك.و، وزارة العدل ، الأجنبية المتزوجة بشخص عراقي ، رقم الملفة ٣٦٧٢ /٣٢١٠١، و٣، ص ٢.

[٢٤]د.ك.و، وزارة العدل ، الأجنبية المتزوجة بشخص عراقي، المصدر السابق، و٩٢، ص ٣٤ .

[٢٥]د.ك.و، وزارة العدل ، عقود الزواج زواج الأجانب ، المصدر السابق، و ٢٥ ، ص ٤٨ .

[٢٦]حامد مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٢٢٠ .

[٢٧]د.ك.و، وزارة العدل ، عقود الزواج زواج الأجانب ، المصدر السابق، و ١٢ ، ص ١٣ ؛ سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥–١٩٥٨ ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٤٩ ، ص٩٠–٩٥.

[٢٨]عباس فرحان ظاهر آل شبر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩–١٩٥٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٣ ، ص٨٧–٩٢.

[٢٩]عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، د.مط ، بيروت ، ١٩٨٣، ج ١ ، ص١٩٦.

[٣٠]سعيد خديدة علو ، العلاقات العراقية – الإيرانية وأثرها على القضية الكردية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، دار دجلة ، عمان، ٢٠٠٧ ، ص ٢٣.

[٣١]عبد الاله بدر علي الاسدي ، العلاقات العراقية – الإيرانية ١٩٢٠ – ١٩٣٧ دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٨٣ ، ص ٢٦ – ٢٧.

[٣٢] هنري دوبس: هو المندوب السامي الثاني في العراق بعد برسي كوكس ولد في عام ١٨٧١, اكمل تعليمه في جامعة اكسفورد, تولى وظائف عديدة مهمة في العراق خلال المدة (١٩٢٣– ١٩٢٩), وتوفي في لندن عام ١٩٣٤. للمزيد ينظر: إنعام مهدي علي سلمان, بريطانية وتكوين الدولة في العراق اثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣–١٩٢٩, ط١, دار الشؤن الثقافية العامة, ٢٠١٦؛ مذكرات السير برسي كوكس وهنري دوبس, صفحة من تاريخ العراق الحديث ١٩١٤–١٩٢٦تكوين الحكم الوطني بالعراق, ترجمة بشير فرجو, ط١, مطبعة الاتحاد الجديد, الموصل, د. ت, ص ٦٧.

[٣٣]عبد الرزاق الحسني ، المصدر السابق ، ص ١٩٦–١٩٨.

[٣٤]رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق والصراع العثماني – الفارسي ، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد ٢٠٠١ ، ص ١٦٣–١٦٤.

[٣٥] عبد المحسن السعدون: ولد في عام ١٨٧٩ في المنتفك, تلقى تعليمه في الاستانة وتخرج منها ضابطاً, تولى وظائف سياسية عديدة في الحكومة العراقية ابرزها اصبح رئيس للوزراء اربع مرات, وأسهم في الانتخابات النيابية كونه مرشحا عن حزب الاتحاد والترقي ومثل لواء المنتفك في دورات انتخابية عديدة, توفي عام ١٩٢٩. للمزيد

ينظر: لطفي جعفر فرج, عبد المحسن السعدون, دار الحرية, بغداد, ١٩٨٠, ص ١٥؛ خيري امين العمري, شخصيات عراقية, دار المعرفة, بغداد, د. ت , ص ٤٧-٥٧.

(٣٦)سعيد خديدة علو ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .

(٣٧) نوري السعيد: ولد في بغداد عام ١٨٨٨, ينتمي الى عشيرة القرغول البغدادية, درس الابتدائية في بغداد, التحق بعد ذلك في الكلية العسكرية في الاستانة فتخرج منها برتبة ملازم ثاني, بعد تخرجه عين في وحدة عسكرية في بغداد, ثم التحق بكلية الاركان في اسطنبول عام ١٩١٠, تولى وظائف سياسية ابرزها اصبح رئيساً للوزراء لأكثر من مرة, القي القبض عليه بعد ثورة ١٤ تموز عام ١٩٥٨ وقتل بطريقة بشعة . للمزيد ينظر : محسن محمد المتولي العربي, نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية, الدار العربية للموسوعات, بيروت, ٢٠٠٥؛ نوري السعيد, مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي الحجاز وسوريا ١٩١٦-١٩١٨, ط٢,بيروت,الدار العربية للموسوعات, ١٩٨٧, ص ٥.

(٣٨)محمد البريفكاني ، الخدمات الاجتماعية في العراق ، د.مط ، بغداد ، ١٩٥٦، ص٣٣.

(٣٩)حنا بطاطو ، العراق ، الطبقات الاجتماعية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، الكتاب الأول ، الطبعة٢، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٥ ، ص٨٧-٨٩ ؛ عباس فرحان ظاهر آل شبر الموسوي، المصدر السابق، ص٧٥-٧٦.

(٤٠)د.ك.و، البلاط الملكي ، الأجانب ، رقم الملفة ٣١١/١٠٧٢، و٥ ، ص١٢.

(٤١)د.ك.و، البلاط الملكي ، الأجانب ، رقم الملفة ١٠٧٤ / ٣١١ ، و ٧٨ ، ص ١١٠.

(٤٢) ياسين الهاشمي: ولد في بغداد عام ١٨٨٢, درس في المدرسة الرشدية العسكرية في بغداد, بعدها دخل الكلية العسكرية في استنبول وتخرج فيها عام ١٩٠٢, تولى وظائف سياسية عديدة في الحكومة العراقية ابرزها اصبح رئيساً للوزراء مرتين, ومثل لواء بغداد في المجلس النيابي. ففي ٢١ كانون الثاني عام ١٩٣٧ وافاه الاجل اثر نوبة قلبية ودفن في دمشق. للمزيد ينظر: حازم المفتي, العراق بين العهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, ١٩٩٠, ص ١٨-٢٠؛ سامي عبد الحافظ القيسي, ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦,ج١, د .مط , البصرة, ١٩٧٥.

(٤٣)عبد علي حسن الخفاف ، المصدر السابق ، ص ٤٦٢-٤٦٣ .

(٤٤)حسن داخل عطية ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مدينة كربلاء (١٩٢١ - ١٩٣٩) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣ ، ص ٧٧.

(٤٥)د . ك . و ، وزارة العدل ، نفي الأجانب من العراق ، رقم الملفة ٥٢٢٣ / ٣٢١٠١ ، و ٢٣، ص ٥٣.

(٤٦)الجدول من عمل الباحثة بالاعتماد على : عبد الستار شنين الجنابي ، المصدر السابق ، ص ١٣٨-١٤٠.

قائمة المصادر

اولا : الوثائق الرسمية الغير منشورة

١- د.ك.و، وزارة العدل ، عقود الزواج زواج الأجانب ، رقم الملفة ٣٢١٠١/٢٨٩٨، و٨٦ ، ص ٩٧.

٢- د. ك.و، وزارة العدل ، الأجنبية المتزوجة بشخص عراقي ، رقم الملفة ٣٦٧٢ /٣٢١٠١، و٣، ص ٢.
٣-د.ك . و ، البلاط الملكي ، الأجانب ، رقم الملفة ١٠٧٢ /٣١١ ، و ٥ ، ص ١٢ .
٤-د.ك . و ، البلاط الملكي ، الأجانب ، رقم الملفة ١٠٧٤ / ٣١١ ، و ٧٨ ، ص ١١٠.
٥-د . ك . و ، وزارة العدل ، نفي الأجانب من العراق ، رقم الملفة ٥٢٢٣ / ٣٢١٠١ ، و ٢٣، ص ٥٣.

ثانيا: الوثائق المنشورات منشورات حكومية

١-الحكومة العراقية ، وزارة الداخلية ، التقرير الصحي السنوي المديرية التقرير الصحي السنوي لمديرية الصحة العامة خلال ٢٥-١٩٢٤ و ٢٤-١٩٢٣ ، مطبعة الحكومة، بغداد، ١٩٢٦.

ثالثا: الرسائل والاطاريح الجامعية

١-جعفر عبد الدائم بنيان ، الحالة الصحية في البصرة ١٩٢١-١٩٣٩، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة البصرة ،١٩٩٨.
٢-حسن داخل عطية ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في مدينة كربلاء (١٩٢١ - ١٩٣٩) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٣.
٣-حيدر حميد رشيد ، الأوضاع الصحية في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٠.
٤-خالد شاتي جعبول المحمداوي ، الحياة الفكرية في كربلاء المقدسة ١٩١٤ - ١٩٤٥ دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية الأساسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٤.
٥-سلامة حسين كاظم ، التبشير في العراق وسائله –اهدافه ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الشريعة ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥.
٦-صالح محمد حاتم عبد الله ، تطور التعليم في العراق (١٩٤٥ - ١٩٥٨) دراسة تاريخية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٩٤.
٧-عباس فرحان ظاهر آل شبر الموسوي، الحياة الاجتماعية في مدينة بغداد ١٩٣٩-١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد، ٢٠٠٣.
٨-عبد الاله بدر علي الاسدي ، العلاقات العراقية - الإيرانية ١٩٢٠ - ١٩٣٧ دراسة تاريخية سياسية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٣.

٩- عبد الستار شنين الجنابي ، التاريخ الاجتماعي للنجف ١٩٣٢-١٩٦٨ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية ابن رشد، جامعة بغداد، ٢٠٠٨.
١٠- عبد الستار محمد علوش ، كلية بغداد ١٩٢٨ -١٩٦٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠١٢.
١١- عبد علي حسن الخفاف ، سكان محافظة كربلاء دراسة في جغرافية السكان ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب، جامعة بغداد ، ١٩٧٤.
١٢- علي خليل مراد ، الأوضاع الاقتصادية في العراق ١٩٣٢-١٩٣٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ،١٩٩٠.
١٣- غازي دحام فهد المرسومي ، التعليم في العراق ١٩٣٢-١٩٤٥، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦.
١٤- نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩-١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٤.

رابعا : الكتب العربية والمعربة

١- إنعام مهدي علي سلمان, بريطانية وتكوين الدولة في العراق اثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية ١٩٢٣-١٩٢٩, ط١, دار الشؤن الثقافية العامة, بغداد, ٢٠١٦.
٢- حازم المفتي, العراق بين العهدين ياسين الهاشمي وبكر صدقي, مكتبة اليقظة العربية, بغداد, ١٩٩٠.
٣- حامد مصطفى ، القانون الدولي الخاص العراقي، مطبعة المعارف للنشر، بغداد، د.ت.
٤- حنا بطاطو ، العراق ، الطبقات الاجتماعية في العهد العثماني حتى قيام الجمهورية ، ترجمة عفيف الرزاز ، الكتاب الأول ، الطبعة٢، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، ١٩٩٥.
٥- خيري امين العمري, شخصيات عراقية, دار المعرفة, بغداد, د. ت.
٦- رجاء حسين حسني الخطاب ، العراق والصراع العثماني – الفارسي ، مطبعة الأديب البغدادية، بغداد ٢٠٠١.
٧- سامي عبد الحافظ القيسي, ياسين الهاشمي ودوره في السياسة العراقية بين عامي ١٩٢٢-١٩٣٦,ج١, د .مط, البصرة, ١٩٧٥.
٨- سعيد خديدة علو ، العلاقات العراقية – الإيرانية وأثرها على القضية الكردية في العراق ١٤ تموز ١٩٥٨ – ٨ شباط ١٩٦٣ ، دار دجلة ، عمان، ٢٠٠٧.
٩- سهيل صبحي سلمان ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق ١٩٤٥-١٩٥٨ ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٤٩.

١٠- شريف عسيران، الأحوال الصحية في العراق، مطبعة التفيض الأهلية، بغداد، ١٩٤٢.
١١- طالب إبراهيم العقابي ، الخدمات الصحية ، حضارة العراق ، الجزء الثالث عشر، بغداد ، ١٩٨٥.
١٢- عبد الرزاق الحسني، تاريخ الأحزاب السياسية العراقية ، د.مط ، بيروت ، ١٩٨٣، ج١.
١٣- غانم سعيد العبيدي ، التعليم الاهلي في العراق بمرحلتيه الابتدائية والثانوية وتطوره ومشكلاته، مطبعة الادارة المحلية ، بغداد، ١٩٧٠.
١٤- فاضل البراك ، المدارس اليهودية والإيرانية في العراق (دراسة مقارنة) ، طبع الدار العربية ، بغداد ، ١٩٨٥.
١٥- لطفي جعفر فرج, عبد المحسن السعدون, دار الحرية, بغداد, ١٩٨٠.
١٦- محسن محمد المتولي العربي, نوري باشا السعيد من البداية الى النهاية, الدار العربية للموسوعات, بيروت, ٢٠٠٥.
١٧- محمد البريفكاني ، الخدمات الاجتماعية في العراق ، د.مط ، بغداد ، ١٩٥٦.
١٨- مذكرات السير برسي كوكس وهنري دوبس, صفحة من تاريخ العراق الحديث ١٩١٤-١٩٢٦تكوين الحكم الوطني بالعراق, ترجمة بشير فرجو, ط١, المطبعة الاتحاد الجديد, موصل, د. ت.
١٩- موسيس ديرها كوبيان ، حالة العراق الصحية في ربع قرن ، بغداد ، ١٩٤٨.
٢٠- نسرين محمود حمزة ، الجغرافية الاجتماعية لمدينة الكاظمية الكبرى ، مطبعة الجمهورية، بغداد ، د.ت.
٢١- نوري السعيد, مذكرات نوري السعيد عن الحركات العسكرية للجيش العربي الحجاز وسوريا ١٩١٦-١٩١٨, ط٢, الدار العربية للموسوعات, بيروت, ١٩٨٧.

خامسا: الدوريات

أ-البحوث والدراسات

١- إبراهيم خليل أحمد ، بواكير التعليم في العراق ١٩٠٨-١٩٥٨، مجلة الحكمة، بغداد ، العدد ٣٨، كانون الأول ٢٠٠٤.

ب- الصحف

١- جريدة الاستقلال ، بغداد ، العدد ٢٩١٠ ، ٢٣ تشرين الأول ١٩٣٦.